الاتجاه الاجتماعي والقومي في شؤون التعليم

أخذت الاتجاهات الاجتماعية والقومية تفرض نفسها فرضًا على شؤون التعليم، وعلى كثير من الشؤون الأخرى في هذا الوطن، وأخذ المسئولون عن هذه الشؤون يحسون بضرورة الاستجابة لهذه الاتجاهات، لأن التيار العالمي والضرورات الداخلية تحتم هذه الاستجابة.

وتلك علامة خير لا شك فيها؛ فالعالم كله يتهيأ لتطورات جديدة، ومصر محطة العالم، منذ أقدم الأجيال لا تستطيع أن تقف في معزل عن التيارات العالمية بحال من الأحوال، فإذا أحس المسئولون فيها بضغط هذه التيارات فاستجابوا لها، فتلك علامة خير على كل حال.

والمشروعات الثلاثة التي عنونا بها لهذا المقال هي بعض المظاهر المحسوسة لتلبية الدواعي الاجتماعي والقومية في حياة هذه البلاد الداخلية وللدواعي العالمية التي تتمخض عنها الحرب الحالية، فلنقل كلمة عن كل من هذه المشروعات الثلاثة.

مجانية التعليم:

الحياة الديمقراطية معناها اشتراك كل فرد من أفراد الأمة في توجيه سياسة الحكم وفي الإشراف على هذا التوجيه، وذلك المعنى يتحقق حينما يصبح كل فرد في الأمة قادرًا على التمييز أولًا، وقادرًا على التوجيه ثانيًا، وهذه القدرة لا تتحقق إلا حين يتمتع كل فرد من أفراد الأمة بقسط مناسب من المعرفة، أي بقسط مناسب من التعليم.

ولكن للتعليم في مصر أجورًا لا تقدر عليها إلا أقلية ضئيلة من مجموع الشعب، ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة من الأمة كانت ستحرم من المعرفة التي تهيئ لها الاشتراك الحقيقي في توجيه سياسة الحكم وفي الإشراف على هذا التوجيه، هذا الإشراف وذلك الاشتراك اللذان لا يتم معنى الحياة الديمقراطية إلا بهما.

ومن هنا كان التفكير في جعل التعليم إلزاميًا مصاحبًا لابتداء الحكم الديمقراطي في مصر، وكان هذا العمل منطقيًا لأنه لا ديمقراطية بلا اشتراك في توجيه الحكم، ولا اشتراك في التوجيه بغير قسط مناسب من المعرفة.

وبالتجربة اتضح أن التعليم الإلزامي بوضعه الحاضر لا يفيد المعرفة المناسبة، بل لا يزيل الأمية إلا ريثما تعود بعد قليل، واتضح أن الحد الأدنى للقسط المناسب من التعليم هو ما يسمى «التعليم العام» في إنجلترا وفرنسا وأمثالها، وهو ما يعادل التعليم الابتدائي ومرحلة من التعليم الثانوي عندنا.

ومن هنا اتجهت نية المسئولين في وزارة المعارف هذا العام إلى أن يكون هذا التعليم العام بالمجان، وأن يتاح لكل الراغبين فيه المستعدين له، ليتم بهذا الإجراء تحقيق معنى الديمقراطية السياسية، وليتاح لمن يريد قسط كاف من المعرفة.

ولكن هؤلاء المسئولين لن يحققوا بذلك معنى الديمقراطية السياسية فحسب، بل سيحققون كذلك المعنى الاجتماعي لها، ذلك أن أول معاني الديمقراطية الاجتماعية هو التسوية في فرص النجاح بين جميع أفراد الشعب، وذلك بتوريدهم بقسط أساسي من وسائل الكفاح في الحياة وأول هذه الوسائل هو التعليم، الذي أصبح سلاح الكفاح الأول في المجتمع الحديث.

وسيتبع تحقيق المعنيين السياسي والاجتماعي للديمقراطية، تحقيق المعنى الثالث لها وهو المعنى الاقتصادي، فإنه يجيء تبعًا لهما، ويصبح تحققه ضروريًا بعد تحققهما، وهذا البيان يصور عظمة العمل الذي يفكر فيه المسئولون في وزارة المعارف، ويصور ضرورة تحقق هذا العمل، مهما بدا في أول الأمر من ضخامة تكاليفه المادية، على أن هذه التكاليف –لحسن الحظ– ليست من الضخامة بحيث تعجز عنها مالية الدولة حتى في هذه الأيام.

وفي هذا المعنى يقول رجل كبير مسئول عن هذه الشؤون:

أحب أن أقول في صراحة: إني أرى أن التعليم العام والفني يجب أن يكون بالمجان كله، لأن الدولة إنما أنشئت لتحمي الوطن، لا من العدو فحسب، بل من العدو المغير على أجسام أبنائه وعقولهم وأخلاقهم؛ فإذا كان من الواجب على الدولة أن تحمي حدود الوطن من الحرب الخارجية، فأوجب من ذلك عليها أن تحمي الوطن من أبغض حرب داخلية، وهي التي تأتي من الفقر والمرض والجهل.

والذي أعلمه أن الحكومة تميل إلى تعميم المجانية في التعليم الابتدائي والثانوي شيئًا فشيئًا، والمسألة عندها هي تعويد الميزانية على النهوض بمثل هذا العبء، ويخيل غلي أن البرلمان يستطيع أن يحل هذه المشكلة ويريح منها الأغنياء والفقراء إن أراد».

وإننا لعلى ثقة بأن البرلمان «يريد» فالتحقيق العملي لكل معاني الديمقراطية من أشد ما تحرص عليه البرلمانات، لأنها هي وليدته، وهي الحفيظة عليه والحارسة له؛ والمبالغ التي يؤديها التلاميذ ليست شيئًا بالقياس إلى ما تنفقه الدولة الآن على التعليم، والاستغناء عنها لن يضير الميزانية كثيرًا، وهذا هو ما يقوله سعادة المستشار الفني للمعارف.

الذي تكسبه الدولة الآن من التعليم ليس شيئًا على جانب ما تنفقه عليه؛ وبعد فإن الدولة لا تطالب الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالمصروفات، فلتنظر إلى الذهاب إلى المدارس على أنه نوع من أنواع الخدمة العسكرية للدفاع عن الوطن، ولتنظر إلى التعليم كما تنظر إلى الجيش، وكما أنها لا تنتظر من الجيش ربحًا، فليس ينبغي أن تنتظر من التعليم ربحًا.

هذا كلام جيد، وكلام صحيح؛ وفاتحة عهد تبشر بالخير في تحقيق الاتجاه الجديد.

ولنذكر أن ليست الديمقراطية وحدها هي التي تطالبنا بهذا الإجراء، وليست الدوافع المعنوية وحدها هي التي تطالبنا به، بل إن مصالحنا الاقتصادية تحتمه علينا أيضًا؛ فنحن نحيا في عالم مثقف مزود بكل وسائل الصراع في الحياة؛ فما لم نسلح أنفسنا بالثقافة لن نفوز في هذا الصراع العالمي، وستنتهي الحرب، فتتجه الأنظار جميعًا إلى الاستغلال الاقتصادي والتعمير الإنشائي؛ ومصر يجب أن تشترك في هذا كله، وإلا ضاعت الفرص المهيأة لها في المستقبل؛ كما ضاع كثير من الفرص التي أتيحت لها من قبل في ميادين الاقتصاد، وأول وسيلة للاشتراك في هذا السباق هي الثقافة التي تزود بها أكبر عدد ممكن من أبنائها.

إن مصالح الوطن العليا جميعًا تتضافر على تحقيق ما يريده المسئولون في وزارة المعارف فعسى أن يجدوا من الجميع تسهيلًا لمهمتهم، وعونًا على اتجاههم، لمصلحة البلاد.

مراقبة إحصاء التعليم:

كان من العيوب الأساسية في سياسة التعليم عندنا أنه يمضي على غير سياسة مرسومة، ولغير أهداف معلومة، ودون الاعتماد على أي إحصاء محدود.

ونشأ عن هذا العيب أن المدرسة لم تكن تلبي حاجة السوق، وأن السوق اضطرت لاستيفاء حاجتها عن غير طريق المدرسة؛ وبينما كان هناك عدد ضخم يبلغ عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين لا يجدون عملًا، كانت دوائر الأعمال –ولا سيما الصناعية– تضطر أن تأخذ من غير المتعلمين في المدارس من تعهد إليهم بأعمالهم لأنهم أوفى بحاجتها من المتعلمين!

وبينما كانت معاهد معينة تقذف إلى الحياة كل عام بمئات وعشرات ممن لا مجال لهم في ساحة النشاط الاقتصادي الحاضر؛ كانت ميادين النشاط تنقها فئات من متخرجي المعاهد الأخرى أو ممن لم تنشأ معاهد مصرية لتخريجهم، فاستقلت المعاهد الأجنبية بتوريدهم للسوق.

ولا يخفى ما في هذا كله من ضرر اجتماعي، وخسارة اقتصادية، وارتباك في شؤون التعليم في الأمور التي لم تعد الحياة العامة تطيقها، ولا الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصر يتحملها.

ومن هنا نبتت الحاجة إلى مراقبة إحصاء التعليم؛ ووكل إليها أن تقوم بوضع إحصاءات تشمل كل ما يختص بشؤون التعليم النظرية والعملية، ومنها ما ذكرناه فيما تقدم من دراسة حاجة السوق العملية ومدى انتفاعها بالمتخرجين من المعاهد على اختلافها، وعدد المتعطلين من كل فئة وأسباب تعطلهم، ومعرفة مواضع النقص في نظم التعليم الحالية على أساس ما تشاهده وتحصيه في الحياة العملية.

ونحن ننتظر أن يكون لهذه المراقبة أثر عملي في توجيه سياسة التعليم، وبتعبير أدق في وضع أساس للسياسة التعليمية في المستقبل، ولكننا نقدر المصاعب التي تعترضها، وأولها ضخامة العمل الذي ستضلع به في المبدأ، فإن وضع إحصائية عن المتعطلين وفئاتهم وأسباب تعطلهم هو وحده عمل كبير، فغذا أضفنا غليه دراسة حاجات السوق المتشعبة من الكفايات العلمية واقتراح الوسائل لتلبية هذه الحاجات، بانت لنا ضخامة هذه المهمة، بغض النظر عن سواها من المهام المنوطة بها.

وإنما تحدثنا عن هاتين المهمتين لأنهما في اعتقادنا أهم وظائف المراقبة الجديدة التي لا يجوز أن تشغل نفسها بإحصاءات داخلية ديوانية تستغرق معظم نشاطها، وتغفل عن الغرض العملي الأساسي من وراء إنشائها، وذلك الغرض هو إيجاد التوازن بين حاجة السوق وبين المتخرجين.

وما من شك ان النتائج الاجتماعية لأعمال هذه المراقبة هي نتائج بارزة، فالمجتمع السليم هو المجتمع المتوازن، والحياة الاقتصادية الآن قاسية بالغة القسوة، وهي لا ترحم الأخطاء ولا تتسامح في النقص أو الاضطراب، ويجب أن تسير الأمم في هذه الشؤون كالساعة في دقتها وانتظامها وإلا اختلت ووقفت عن التقدم، واجتاحتها القوى العالمية المستعدة للصراع.

ولقد خسرت مصر فرصًا ذهبية كثيرة، لأن أبنائها لم يكونوا مزودين بوسائل الصراع كالآخرين، ولأن السياسة التعليمية فيها لم تكن قائمة على أساس الإحصاء، ولأن الصلة بين المدرسة وبين الحياة كانت منقطعة، فالآن ونحن على أبواب عالم جديد، تتمخض عنه الحرب القائمة؛ لابد لنا من التهيؤ والاستعداد.

وقد كتب سعادة رئيس ديوان المحاسبة في مجلة أسبوعية كلمة جاء فيها:

من واجبنا أن نعيد النظر في سياسة التعليم، فنعمل على تخريج عمال مهرة يشعرون بمسئولياتهم وبواجباتهم لا موظفين يجلسون على المكاتب ويسعون وراء الدرجات، وأعتقد أن الشبان المصرين ليسوا مسئولين وحدهم عن نقص استعدادهم للأعمال الحرة، بل إن المسئول أيضًا عن ذلك هي سياسة التعليم، وإحجام أصحاب الأعمال الأجانب عن تشجيع الشبان المصريين، وإغلاق مؤسساتهم في وجوه شباننا».

والآن نعتقد أن إنشاء مراقبة إحصاء التعليم سيساعد مساعدة جدية في إزالة العقبة الأولى، أما العقبة الثانية فإنه يسهل على السلطات علاجها بعد أن تسلح الشبان المصريون على ضوء الإحصاء والدراسة –بالأسلحة المناسبة، ثم تفتح لهم الطريق الطبيعي في ميادين الأعمال مصرية كانت أو أجنبية.

متحف الحضارة المصرية:

بقيت مصر القديمة –مصر العريقة في منابت الزمن، الضاربة في مجاهل التاريخ –وهما غامضًا في نفوس المصريين المحدثين، لا يعرفون عنها إلا ما رواه بعض المؤرخين القدماء من الخرافات والأباطيل، ومع أن البحوث الحديثة قد كشفت عن زيفه إلا أنه ظل يدرس في المدارس المصرية، ويملأ أذهان التلاميذ بصور مشوهة عن مصر القديمة العريقة.

وهذا التاريخ على ما به من أخطاء لا يبلغ أن يكون تاريخًا كاملًا، وإنما هو مقتطفات سريعة ووقائع منفصلة، وأخبار عن الملوك وعن الأحوال السياسية، لا ذكر فيه للشعب، ولا تصوير للمجتمع، ولا عرض للحضارة، مما يجعله مبتورًا مملًا، لا يعلق بنفس ولا ينبض بحياة.

ولم يبسط هذا التاريخ متسلسلًا حيًا، بوصفه تاريخ حياة الأقوام وأجيال عاشوا فعلًا على هذه الأرض عيشة طبيعية في عصر من العصور؛ حتى يشعر المصري المعاصر بما بينه وبين أجداده من وشائج القربى وصلات الإحساس وروابط التفكير وعلاقات التقاليد، فيحس حينئذ أنه امتداد لهؤلاء الأجداد، وأن بينه وبينهم صلة من الدم ورابطة من الجنس وعلاقة من العادات ومشابه من الحياة على الرغم من الزمن الطويل السحيق.

والأمم التي تريد النهوض ولا تجد لها ركيزة من الماضي تزور لها تاريخًا، وتحاول أن تنفخ فيه روح الحياة، أو تتصيد لها أبطالاً من كل نوع وتلتف حول ذكراهم، لأن الحاضر والمستقبل يرتكزان على الماضي ارتكاز سوق النبات على جذوره، أما مصر الخالدة التي عاملها التاريخ بسخاء عجيب، فحفظ لها ماضيها خالدًا ماثلًا على مر الأجيال فلم تحاول أن تنتفع بهذه الميزة المفردة، وكانت تكتفي من هذا الماضي كله بألفاظ جوفاء وصيحات فارغة؛ وهي لا تعمل عملًا جديًا لإحياء هذا التاريخ.

وحيثما سار المصري الآن يجد مصر القديمة العريقة ماثلة في الآثار والتماثيل والكتابات والنقوش، ماثلة في كثير من العادات والتقاليد والألفاظ والأسماء التي صانها الزمن من النسيان، ونقلها خلال الأجيال الطويلة، ومع هذا لا يفتح قلبه ليسمع نداء هذه الأطياف السارية في مجاهل الأبد، وإنما يقف كالأبله أمام آثار أجداده، بينما تهتف به أرواحها الحية وهو عن ندائها اصم!

والتاريخ القومي لا تطلب معرفته لمجرد المعرفة –على ما فيها من لذة ومتاع– ولكنه ضرورة وطنية وقومية واجتماعية، بل ضرورة شخصية في بعض الأحيان.

هو ضروري ليطبع الناشئ حين يختلط بحسه ويمازج نفسه بطابع القومية الخاصة بشعبه وليشعره أنه فرع من دوحة قديمة، فيه منها مشابه وله بها صلات، وليس حب الوطن إلا هذا الشعور المبهم العميق.

والفرد حين يحس هذا الإحساس تنمو في نفسه وجدانات التعاون والتواد بينه وبين المواطنين المتفرعين من دوحة قديمة لا تزال تنبثق منها الفروع والأفنان، بينما جذورها وثيقة في التربة الخالدة وراء الأمان.

وإنه ليشعر بكثير من الغبطة حين يحس بامتداد أصله وتوثقه، وبمقدار ما يشغله هذا الأصل من فراغ الدنيا وحلقات الزمان، ثم تتسع نفسه حين ينفعل بآلاف الحوادث وآلاف المواقف في تاريخه الطويل انفعال القرابة والمشاركة بين القريب والقريب، فإذا هي نفس تلخص ملايين النفوس التي سبقتها على مسرح هذا الوطن العريق.

فالأعمال العظيمة، ومواقف البطولة، والحوادث الجسام، والآمال والآلام، وجميع ما حوته الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن، إنما هي روافد لنفوس كل جيل، وحوافز لمشاعر كل فرد، وليس الغابرون في مسارب الزمن جثثًا هامدة مسجاة في الأكفان مطمورة في الرمال، وإنما هم ذوات حية، يمكن أن تقع لهم معجزة البعث في كل لحظة، فينتفضون شخوصًا يشاركوننا هذه الحياة الحاضرة، وتلك المعجزة في عداد الممكنات، طالما أن خيالنا مستطيع أن يطل على مسرح الماضي، وأن ينفعل بحوادث التاريخ.

كيف تقع المعجزة؟ كيف نبعث الموتى وننهض الماضي ونجسم التاريخ؟

إن الزمن الذي عامل مصر بسخاء عجيب فحفظ لها آثارها وتاريخها ليجعل هذه المعجزة أمرًا هينًا، فعلى مرأى منا ومسمع تطل مصر القديمة وتهتف، وما علينا غلا أن نقى بالنا إليها، فتتم المعجزة من أيسر الطرق.

ومتحف الحضارة المصرية أحد الوسائل لوقوع المعجزة ولبعث التاريخ، وقد انتهى القائمون على أمره من إعداد القسم الخاص بمصر الفرعونية، وبدأوا القسم الخاص بالعهد القبطي، وسيتبعونه بالأقسام الخاصة ببقية العهود إلى العصر الحديث.

وقيمة هذا المتحف أنه يرسم صورة كاملة مسلسلة لمصر منذ أقدم الأجيال إلى اليوم، فتبدو كائنًا حيًا متصل الأجزاء مرتبط الأعضاء، ويعلم المصريون المعاصرون أن وطنهم خالد عميق في مجاهل الزمن، وأن تاريخهم ليس متقطعًا ممزقًا كما هو في كتب التاريخ المشوه بأيدي التلاميذ.

إن مصر أعرق أمة في التاريخ، وهي الأمة الوحيدة على ظهر الأرض التي عمرت أربعة آلاف عامة متصلة، تهضم كل من يدخلها من العناصر والجنسيات، وتلون كل ثقافة وكل فلسفة، إن مصر هذه لجديرة من أبنائها بهذا المتحف وبغيره من الجهود التي تصورها على حقيقتها لأبنائها الناشئين.

وإن مصر مربية العالم، وهي الأمة التي أوت المشردين، وابتلعت الفاتحين، وهذبت المتوحشين؛ واحتضنت الأديان، ولقحت الفلسفات، لجديرة بأن تبدو على حقيقتها في القرن العشرين.

وقد لقيت مصر في كثير من الأزمان، من حاول أن يكذب عليها ويلصق الخرافات بها، ولا تزال تقى الآن مثل هذا الصنيع من الأجانب ومن بعض أبنائها المخدوعين وأن بعضهم لينشر في هذه الأيام أكاذيب بذيئة عن مصر القديمة وعن العنصر المصري يبدو فيها الغرض والجهل، وهي في ذاتها تفاهة لا تستحق الاهتمام ولكن بعض الصحف الأجنبية تتلقفها وتذيعها لأنها تتق في الغرض مع الكائدين للوطنية المصرية، فمن حق مصر أن تصور التصوير الصحيح، وهو وحده كفيل بدحض هذه الخزعبلات والأباطيل.

وإن كان لنا ما نقوله فهو أن نستعجل قيام «متحف الحضارة المصرية» بكل وسيلة وبكل طريق[١].

---

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ٣/ ١٩٤٣.